

اقرأ في هذا العدد:

- الدولة العميقة في بريطانيا
- تعمل لتقويض نتائج استفتاء بريكسيت ... ٢
- حادثة مضيق كيرتش
- دليل على ضعف روسيا في الأزمة الأوكرانية ... ٢
- قانون الانتخابات السودانية للعام ٢٠١٨ م
- يخالف الإسلام ويكرس للباطل ... ٤



تصدر عن حزب التحرير
صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٢ هـ / تموز ١٩٥٤ م

إنكم أيها المسلمون لقادرون على استعادة مجدكم ودوركم في ريادة الأمم وقيادتها تحت ظل الإسلام. إن ذلك بإمكانكم، ومفتاحه إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. إن الخلافة وحدها هي الكفيلة بتحريك جيوشكم والقضاء على أعدائكم واستئصال كيان يهود المحتل لفلسطين، أرض الإسرائء والمعراج، وإعادتها كاملة إلى دار الإسلام. وهاكم بشري رسول الله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ، فَيَقْتُلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ» رواه مسلم. وذلك بمقدوركم أيها المسلمون، فضعوا الخلافة نصب أعينكم.

f /alraiah.net

@ht_alrayah

/c/AlraiahNet

/ht.raiahnewspaper

+AlraiahNet/posts

/alraiahnews

info@alraiah.net

العدد: ٢١١ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ٢٧ من ربيع الأول ١٤٤٠ هـ / الموافق ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ م

أجهزة أمن النظام الأردني القمعية تعتقل ثلة من شباب حزب التحرير



قامت أجهزة أمن النظام الأردني القمعية باعتقال ثلة من شباب حزب التحرير، وهم: (محمود ممتاز، والمهندس يوسف أبو عيد، وابنه أحمد أبو عيد، ومحمد أبو العسل) إثر قيامهم بنشاطات حملة «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» التي أطلقها حزب التحرير في ولاية الأردن لدعوة الناس وتوعيتهم إلى ضرورة تحكيم شرع الله في كل أمورهم وأحوالهم، في الوقت الذي تحكم فيه الدولة الناس بتشريع وضعي من صنع البشر مُعرضة عن تشريع رب البشر. وإزاء ذلك قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية الأردن في بيان صحفي أصدره يوم الأربعاء، ٢٠ من ربيع الأول ١٤٤٠ هـ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ م: «إن هؤلاء الشباب الأتقياء الأنقياء، وهم من خيرة شباب الأمة الذين كان دافعهم ومحركهم هو قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ بالدعوة إلى الله فكربا وسياسيا بالطريقة التي انتهجها حزب التحرير منذ نشأته اتباعا لطريقة الرسول ﷺ، فهم إنما قاموا بفرض أوجه الله على الأمة كلها بتطبيق شرع الله حصراً بإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة».

وعن دأب النظام الأردني في تشويه صورة الإسلام، وتحتيته عن كافة مناحي الحياة في المجتمع، وإجرامه في حق شباب حزب التحرير، وحمائمه لأصحاب الدعوة إلى العلمانية ونشر الرذيلة والفساد، قال: «لكن لم يكتف النظام الحاكم في الأردن بحمارة وتشويه الإسلام، بإبعاد تشريعه عن كافة أنظمة المجتمع، وفتح المنابر لدعاة العلمانية والرذيلة والفساد بل وحمائتهم أيضا، كما لم تكفه جرائمه وخياناته بحق الأمة وأهل هذا البلد من علاقات واتفاقيات مخزية مع كيان يهود والغرب الكافر، وبيع مقدرات وثروات البلاد، وعلى رأس جرائمه إقصاء الدين عن الحكم بما أنزل الله، فقام بملاحقة كل من يقوم بفضح وكشف حقيقة موقفه من الإسلام، من حملة الدعوة المخلصين شباب حزب التحرير وهو يفعل ذلك منذ أكثر من ٦٠ عاما، بالقمع والاعتقال والسجن والتعقيم واقتحام البيوت على أهلها في جنح الظلام». أما عن ثبات حزب التحرير في دعوته وإصراره على المضي قدما في العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وعدم اعتبار النظام الأردني من أن قمعه للحزب لن يفت في عضده ولن يوهن عزيمته بل لن يزيد إلا ثباتا وإصرارا على دعوته قال البيان: «فلم يعتبر من أن قمعه وظلمه لنا ولأمة لن يزيدنا إلا إصراراً وثباتاً على المضي في أن نكون حراساً أمناء على الإسلام والعمل على تحقيق وعد الله وبشرى رسوله ﷺ بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي سوف تنتصر لقضايا الأمة الإسلامية جمعاء بإذن الله. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لِيُطِيعِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُقْلَهُهُ».

هل بدأ "العد التنازلي" لإنهاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؟

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته



السؤال: ظهرت بشكل لافت للنظر محاولات من بعض الدول وخاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، محاولات لتحل عملة أخرى بدل الدولار في المعاملات الدولية حتى إن اتفاقيات عقدت للتعامل بالعملة المحلية لبعض الدول مثل اتفاق روسيا مع الهند في ٢٠١٨/١٠/٣١ لبيعها صواريخ إس ٤٠٠ بالعملة الروسية، ومع تركيا قبل شهر على استخدام عملات البلدين لتسديد أثمان صفقة صواريخ مُماثلة، وفي اجتماع أردوغان خلال قمة الدول الناطقة بالتركية... وأعلنت الصين أنها ستدفع ثمن وارداتها من النفط الإيراني بـ"البرتويوان"، ووقع البنك المركزي الصيني اتفاقية ثنائية لتبادل العملات المحلية مع نظيره في اليابان بـ ٢٠٠ مليار يوان (٢٩ مليار دولار) مقابل ٣,٤ تريليون ين ياباني (٣١ مليار دولار)، فهل بدأ "العد التنازلي" لإنهاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؟

السعودية على إعادة تدوير مليارات الدولارات الأمريكية من عائدات النفط عبر شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية والبنية التحتية وشراء سندات الخزنة الأمريكية، وبحلول عام ١٩٧٧ كان ما لا يقل عن ٢٠٪ من جميع سندات الخزنة في الخارج في أيدي السعودية... فإذا أضيف للبرترول الذهب الذي يسعر بالدولار أيضاً، فإن الدول أصبحت حريصة على حيازة الدولار، فكانت نسبة الاحتياطي النقدي بالدولار في البنوك المركزية العالمية نحو ٧٠٪ حتى عام ٢٠٠٠ وإن انخفضت بعد هذا العام إلى ٦٢٪، وكذلك فإن ٤٠٪ من الديون العالمية مصدرة بالدولار. ثانياً: اليوم يهيمن الدولار الأمريكي على المعاملات العالمية، فهذا الوضع يخلق سوقاً اصطناعية ضخمة للدولار الأمريكي، وهذا ما يميز الدولار الأمريكي عن كل عملة محلية ذاتية. إن الدولار أصبح يعمل كوسيط في معاملات لا حصر لها تصل إلى أكثر من ٥,٤ تريليون دولار في اليوم، لا علاقة لها بالمنتجات أو الخدمات الأمريكية... والأمر اللافت هو أن الدولار يمثل ٨٤,٩٪ من معاملات الصرف الأجنبي اليومية على الرغم من أن معاملات أمريكا التجارية الخاصة بها أقل من نصف هذه النسبة وذلك لأن دولاً غير أمريكا تتعامل بالدولار في أمورها التجارية! وقد ترتب على قوة الدولار الاقتصادية أن أصبحت أمريكا قادرة على معاقبة الدولة المستهدفة اقتصادياً ومالياً، ليس هذا فحسب، بل أيضاً على ثني البلدان الأخرى عن التجارة مع البلد المستهدف. إن أمريكا قادرة على تحقيق هذا الإجراء القاسي من خلال نظام (SWIFT): (الاتصالات السلكية واللاسلكية

الجواب: لكي يتضح الجواب يجب بيان واقع المكانة التي يحتلها الدولار في الاقتصاد العالمي: أولاً: بدأت مكانة الدولار بالبروز عن طريق اتفاقية "بريتون وودز" سنة ١٩٤٤ حيث فرضت أمريكا الدولار وهيمنتها في الاجتماع لكونها المنتصر في الحرب العالمية غير المتضرر... وهكذا أقر نظام مالي وافقت بموجبه الدول الصناعية الكبرى العشر على وضع سعر معين لنقدها المحلي بالاستناد إلى الدولار الأمريكي. وكذلك اتفقت أمريكا بالمقابل على ربط الدولار الأمريكي بقاعدة الذهب "٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة" ومن ثم أصبح تبادل الدولارات المقدمة من المصارف المركزية الأجنبية بسعر ثابت للدولار المرتبط بالذهب، وقد قدر احتياطي الذهب عند أمريكا آنذاك بالثلثين، وباقى دول العالم بالثلث الباقي... ولكن استمرار ضعف ميزان المدفوعات الأمريكي بتأثير الإنفاق الخارجي أدى إلى ضعف احتياطي الذهب الأمريكي، فقد انخفض ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ إلى ما يقرب من خمسة مليارات دولار. ومن أجل الحفاظ على المخزون الذهبي الأمريكي قرر الرئيس الأمريكي نيكسون في عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب معلناً انتهاء نظام ربط الدولار بالذهب... بعد ذلك تعاملت إدارة نيكسون مع هذا التغيير المالي الجديد من خلال سلسلة من الاتفاقيات مع المملكة العربية السعودية من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤، فوجد ما يسمى بالبرتودولار، معطياً الدول الأجنبية سبباً مقنعاً آخر لتكديس واستخدام الدولار بسبب حاجة الدول للبرترول الذي يسعر بالدولار حسب الاتفاقيات مع السعودية كونها أكبر منتج للنفط في العالم، كما وافقت المملكة

كلمة العدد

ثورة بلا ربان كسفينة بلا قبطان

بقلم: المهندس كامل الحوراني

لن ينسى أهل درعا يوم ٢٠١١/٠٣/١٨ يوم أشعل أطفالهم أعظم ثورة بأصابعهم، ثورة كادت تنحني هامات الأمم والشعوب احتراماً لها على ما قدمته في سبيل خلاصها من أعنى الأنظمة ديكتاتورية وإجراماً. ولن ينسوا يوم ٢٠١١/٠٣/٢٥ يوم خرج أهالي قرى حوران (بعضهم حفاة) سيراً على الأقدام يحملون المؤن والطعام إلى أهالي درعا حال وصول نبأ حصار درعا إلى مسامعهم فاجتمعوا في ساحة الصنم وأسقطوا الصنم وعبادة الصنم.

ولن ينسى أهل حوران حشوداً من إخوانهم في دمشق وحمص واللاذقية وإدلب والجزيرة وغيرها خرجوا إلى الشوارع يؤازرونهم ويهتفون "بالروح بالدم نفديك يا درعا" لم يأبوا لما قدموه من تضحيات جسام ليكونوا مع أهل درعا في خندق واحد لإسقاط النظام المجرم وإقامة حكم الإسلام على أنقاضه. أما ما تحتاجه الثورة لتصل إلى هدفها فثلاثة أمور لا بد منها وإلا فشلت بعد تدمير البلاد:

أولاً: تحتاج لمشروع موصل لهدف تختاره وتسير عليه حتى تضمن السير الصحيح. ثانياً: تحتاج لقيادة سياسية واعية مخلصه ترشدنا إلى طريقها، وتوعيتها عند كل عقبة أو خطر لكي تتابع طريقها إلى هدفها.

ثالثاً: تحتاج الثورة لقوة عسكرية تؤازرها، وتعطي النصر لقيادتها السياسية فتزيل العقبات من أمامها وتسقط النظام المجرم في عقر بيته في دمشق، وإقامة الخلافة على منهاج النبوة على أنقاضه. لم يع أهل حوران على ضرورة أن يكون للثورة قيادة سياسية ولم يعوا على ضرورة أن يكون للثورة مشروع موصل للهدف تسير عليه.

لم يقدم أحد للثورة المشروع الذي يلزمها إلا حزب التحرير الذي وضع لها منذ باكورتها خريطة طريق لتسير عليها فلو تعاون الضباط في كل قطعة عسكرية مع الثوريين ومع من انشق من الضباط ثم رتبوا أمورهم ليكونوا من يستلم زمام الأمور في كل قطعة عسكرية ثم انقلبوا على أتباع النظام ووضعوا القوة التي يملكونها في حماية أهلهم وثورتهم ونظمو صفوفهم لقتال أعوان النظام لكانوا خيرة نصرة لأهلهم وثورتهم.

ومع تغير ميزان القوى لصالح الثوار عام ٢٠١٤ قدم حزب التحرير الورقة السياسية الثانية لتكون طريقاً تسير عليه الثورة حتى تصل إلى هدفها ووضع بيد كل فعالية وكل قائد وكل صاحب رأي في الثورة علمهم يعملون لتهتدي الثورة إلى طريقها الصحيح. ثم عاد الحزب ليرسخ في الثورة ما يلزمها من الثوابت لكي لا تنحرف مسيرتها بفعل رياح الدعم وماله السياسي القدر فوضع ثوابت الثورة التي لو رسخت فإنها تضبط سيرها على مسارها الصحيح وهي: ١- إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانها. ٢- التحرر من التبعية للدول وقطع الصلات والاتصالات معها. ٣- إقامة خلافة على منهاج النبوة.

ثم تابع الحزب عمله ليبدل لها كل ما تحتاجه الثورة من كشف للطريق أمامها وفضح للعلماء المرتبطين بأعدائها وتسليط الضوء على المؤامرات التي تحاك للقضاء عليها وتعرية المؤتمرات من جنيف إلى أستانة بكل أرقامها وسمومها المدسوسة. فكل ما يلزم الثورة من أعمال القيادة السياسية قدمها الحزب للثورة لكي تبقى مستمرة على طريقها نحو هدفها ولكن الدول وهي العالمة بتفاصيل ما يجري سارعت محاولة إيجاد قيادة سياسية للثورة من

السلطة الفلسطينية تعتقل الدكتور مصعب أبو عرقوب وعددا من شباب حزب التحرير



أقدمت السلطة الفلسطينية ليلة الجمعة على اعتقال الدكتور مصعب أبو عرقوب، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين، وستة آخرين من شباب الحزب من محافظة الخليل، من كل من مدينة الخليل، وبيطا ودورا والظاهرية وبيت أولا وتفوح، وذلك بمداهمات للبيوت، وسط محاولات لاعتقال آخرين لم تتمكن من إيجادهم في بيوتهم. وتأتي هذه الخطوة من السلطة في محاولة لإسكات الأصوات المنادية بإسقاط قانون (الضمان الاجتماعي)، وفي محاولة منها لممارسة القوة والإرهاب للضغط على الناشطين في نشر الوعي على الآثار الكارثية التي ستترتب على تطبيق قانون (الضمان الاجتماعي)، وفي كشف المؤامرة السياسية التي تحوكمها السلطة بقطاع العاملين في فلسطين، بدوره أكد الحزب بأنه ماض في عمله الهادف إلى إفشال مؤامرات السلطة على أهل فلسطين الهادفة إلى سرقة أموالهم ونهب خيراتهم وتهجيرهم من الأرض المباركة فلسطين، وسيوصل شبابها العمل بين الناس ومعهم من أجل فضح السلطة وممارساتها التعسفية والإجرامية بحق أهل فلسطين، ولن تثنيهم محاولات السلطة اللبائسة للنيل من عزيمته الأحرار.

..... التتمة على الصفحة ٢

الدولة العميقة في بريطانيا تعمل لتقويض نتائج استفتاء بريكسيت

بقلم: الأستاذ فائق نجاح



قدمت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الأسبوع الماضي أخيراً مشاريع خططها الخاصة المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات مطولة مع الاتحاد الأوروبي. وقد وافق مجلس وزرائها على هذه الأمور ليلة الأربعاء ولكنها قادت في اليوم التالي إلى استقالة عدة وزراء، بينما يضغط وزراء آخرون على ماي لإعادة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. ويبدو أن مسودة الاتفاق لا ترضي أحداً. وعلى وجه الخصوص، وعلى النقيض تماماً من التأكيدات السابقة لتيريزا ماي، من الواضح أنها تمثل ما يُطلق عليه اسم "Brexit" ناعم، ما يلزم بريطانيا بالكثير من قوانين الاتحاد الأوروبي والإشراف عليها في الوقت الذي يحرمها فيه من المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. ووصف بوريس جونسون، العضو البارز في حملة مغادرة الاتحاد الأوروبي، الاتفاقية بأنها خففت بريطانيا إلى مرتبة الدول التابعة للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من الملكية الدستورية من الناحية القانونية، تقدم بريطانيا نفسها على أنها ديمقراطية يتم فيها التشريع والحكم وفقاً لرغبات الشعب. ومع ذلك فإن الواقع، هو أن الدولة العميقة هي التي تسيطر على البلاد من أجل مصالح النخبة التي تهيمن على الطبقة الأرستقراطية الرسمية في بريطانيا والتي يرأسها ملكها. إنها سياسة هذه المؤسسة لتكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي، من أجل التأثير في قراراته من الداخل، مع الحفاظ في الوقت ذاته على درجة من الاستقلالية عن الاتحاد الأوروبي، من أجل ضمان صنعها لقراراتها السيادية الخاص بها. وقد اقتضت هذه السياسة المزججة أن تعزز الدولة العميقة السياسيين المؤيدين للاتحاد الأوروبي والسياسيين المناهضين للاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على توازن دقيق بين الاثنين. لم يكن الغرض الحقيقي من استفتاء "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" هو السعي للحصول على رأي الجماهير ولكن من أجل هندسة التصويت لصالح استمرار عضوية الاتحاد الأوروبي حتى يتسنى للسياسيين المناهضين للاتحاد الأوروبي التنازل بشكل معقول عن الوضع الراهن. ولسوء الحظ، فقد أخطأت الحكومة البريطانية بشكل سيئ وفاسد في الاستفتاء التالي الذي استقال بعده رئيس الوزراء ديفيد كاميرون.

فيما ذهلت المؤسسة البريطانية، بعد هذه الكارثة،

يا أهل الشام! بيعوا من فرط بتضحياتكم وانحرف عن أهداف ثورتكم



نشر موقع (الحياة اللندنية، الأربعاء، ٢٠ ربيع الأول ١٤٤٠ هـ، ٢٨/١١/٢٠١٨ م) خبراً جاء فيه: "تنتقل اليوم في العاصمة الكازاخية الجولة الحادية عشرة من محادثات أستانة بحضور وفود عن الدول الضامنة روسيا وتركيا وإيران إضافة إلى وفدين يمثلان النظام السوري والمعارضة، كما يشارك المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي مستورا بصفة مراقب. ومن المقرر أن تبحث الجولة الحالية قضايا اتفاق إدلب لوقف النار، وموضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، إضافة إلى اللجنة الدستورية، وفق التصريحات الروسية، لكن مصادر في المعارضة أكدت أنها تولى موضوع المعتقلين أهمية قصوى، وربطت بين موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين بـ"ضمان انتقال سياسي وفق قرارات الأمم المتحدة ومسار جنيف".

بعد أن أنجزت الفصائل ما أملي عليها به في مؤتمرات أستانة الخيانية السابقة، والمتمثل بتسليم الغوطة وريف حمص الشمالي ودرعا، تستأنف (الدول الضامنة) مسلسلها التأمري على ثورة الشام بالعمل على وضع دستور علماني يفرض على أهل سوريا. السؤال لأهل الشام الأحرار: ماذا تنتظرون من قيادات الفصائل الذين خانوا عهد الله وميثاقه، وخانوا دماء الشهداء؟! لماذا بقي منكم من يتمسك بجبال الغرب الكافر المستعمر، وليس بجبل الله المتين؟! ماذا تنتظرون من أردوغان الذي باعكم بثمن بخس، بل بدون ثمن؟! أليس هو الذي قام بتسليم حلب للنظام المجرم وروسيا الصليبية، بعد أن حررتوها بدمائكم؟! فيا أهل الشام المخلصين، يا أحباب الحبيب المصطفى ﷺ، يا من خرجتم من بداية الثورة المباركة وناديتم بتحكيم شرع الله، لماذا أنتم صامتون؟! ألم تقولوا "هي لله؟! فانفروا وانصروا دينكم، هبوا وانصروا ثورتكم، بيعوا من باعكم وفرط في تضحياتكم وانحرف عن هدفكم، انصروا الله لينصركم ويثبت أقدامكم. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

حادثة مضيق كيرتش دليل على ضعف روسيا في الأزمة الأوكرانية

بقلم: الأستاذ فضل أمزييف*

وقع الرئيس الأوكراني ب. بوروشينكو يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ قانوناً حول "حالة الأحكام العرفية في أوكرانيا"، ونتيجة لذلك دخلت حالة الأحكام العرفية في ١٠ مناطق في أوكرانيا لمدة ٣٠ يوماً حتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ففي يوم الأحد ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، احتجزت دائرة الحدود الروسية ٣ سفن عسكرية أوكرانية بالقرب من مضيق كيرتش باستخدام الأسلحة، وأعلنت السلطات الروسية أنها قد احتجزت ٢٤ شخصاً، بينما أصيب ٣ أو ٦ منهم. وقد تركز رد فعل الاتحاد الأوروبي وأمريكا كالمعتاد "بالإعراب عن القلق" والطلبات المتعلقة بوقف التصعيد وضبط النفس.

بيد أن ألمانيا وفرنسا رفضتا الاقتراح الداعي إلى فرض المزيد من العقوبات على روسيا. إن موقف الدول الأوروبية الرائدة معلوم جيداً طوال السنوات الأربع والنصف الماضية؛ فقد أصبحت فرنسا وألمانيا مرهقتين من الأعباء الاقتصادية والسياسية لهذا الصراع ويصران على الحل السريع أو حتى تجميد الصراع على الأقل.



وفي الوقت نفسه، دعت أمريكا أوروبا إلى فرض عقوبات إضافية على روسيا بسبب عدوانها على أوكرانيا في بحر آزوف، حيث صرح بذلك المبعوث الخاص الأمريكي في أوكرانيا كورت فولكر. وألقى الرئيس الأمريكي ترامب يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعه مع الرئيس الروسي بوتين قبل يومين من الموعد المقرر للجلوس على هامش قمة مجموعة العشرين.

أما بالنسبة لأسباب هذا التصعيد فهناك الكثير من المبررات التي قدمت: من "محاولات بوتين شن حرب واسعة النطاق ضد أوكرانيا"، إلى مثل الحجج السخيفة "بأن الرئيس الأوكراني بوروشينكو أطلق هذا الاستفزاز لتحويل مسار الانتخابات الرئاسية المقبلة في أوكرانيا".

والموقف أن هذا الحادث هو نتيجة مباشرة وطبيعية لضم روسيا لشبه جزيرة القرم في ٢٠١٤، كما ذكر ممثل فرنسا خلال جلسة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. دون الخوض في التفاصيل فإنه من المهم التأكيد على الحقيقة التالية:

إن هذا الحادث هو في الواقع أول صراع مسلح بين الجنود الروس والأوكرانيين، كما أكدت ذلك روسيا. فخلال الأربع سنوات المنصرمة، كان الروس يعملون عبر ما يسمى بالرجال الخضراء أو الجنود العاديين الذين يتسللون إلى أوكرانيا "خلال العطلة وبمبادرة ذاتية". ومن الجدير ذكره أيضاً أن هذه هي المرة الأولى التي تفرض أوكرانيا حالة الأحكام العرفية خلال سنوات الصراع الأربع مع روسيا، على الرغم من حقيقة أن التصعيد والتعامل مع التدخل الروسي

إليها مع بعض الشروط، وعلاوة على ذلك سيتم استخدامه من أمريكا لزيادة المساعدات العسكرية للجيش الأوكراني. ومن أجل تعزيز الضغوط الدولية وإضعاف روسيا، سوف تتورط موسكو بشكل قسري في حوادث جديدة تنتهك فيها القانون الدولي. فعلى سبيل المثال بعد الحادث الأخير الذي وقع بالقرب من مضيق كيرتش، اتهمت روسيا بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وستقوم أوكرانيا بتقديم إجراءات إلى المحاكم الدولية.

السبسي رئيس تونس يستمر في الحرب على الله وأحكامه

أكد حزب التحرير في ولاية تونس أن النظام التونسي قدم دليلاً آخر على أن سدنة حكمه هم عبيد في خدمة أسيادهم من حكام الغرب الصليبي، إذ صادق المجلس الوزاري بطلب من الباجي السبسي، بالرغم من الرفض الشعبي الساحق، على تمرير قانون المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، وعلى كل توابعه وملحقاته التي يسعى لتمريرها ضمنه كإباحة المثلية وإرث الكافر للمسلم... وعن توقيت تمرير هذا القانون، قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس في بيان صحفي أصدره مساء الأربعاء الماضي: إنه يأتي تحت قصف إعلامي موجه من الدوائر الاستخباراتية لتشتيت قوى الثورة المتأججة في قلوب الناس، لافتاً إلى: أن خضوع الطبقة السياسية الحاكمة، سيوسع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتفريط في المؤسسات العامة تحت مسمى الإصلاح، ومواصلة نهب الثروات وتجويع الناس وتشجيع المثلية والمخدرات، لترويض العقول الثائرة بغاية صناعة شعب منزوع الهوية يتنكر لعقيدته، ووجه خطابه إلى المسلمين في تونس قائلاً: إننا نعيش في بلد فاقد للسيادة يتحكم فيه موظفو صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، والهم الوحيد لخدم الاستعمار هو الاستمرار في الحكم، ولذلك فإنه لن يمنعهم من مواصلة هذه السياسة المدمرة سوى وقوفكم ضد من يدمر أرواقتكم ويتهتك أعراضكم ويبدل دينكم... فكونوا مع المخلصين الجادين من أبنائكم وأعرضوا عن المنافقين والعملاء حتى يجعل الله لنا مخرجاً بدولة تعز الإسلام وأهله وتذل الكفر وأهله. وكما أعلننا براءتنا من دستورهم ونظامهم منذ التقوا على ثورة الشعب، نعلن براءتنا والمسلمين في تونس والعالم من هذا الإلحاد في كتاب الله وشرعه.

تتمة: هل بدأ "العد التنزالي" لإنهاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؟

العالمية بين البنوك)، وهو نظام تسوية المدفوعات بالدولار، وبما أن الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية، فإن نظام (SWIFT) يسهل نظام الدولار الدولي، وتقوم البلدان في جميع أنحاء العالم بتسوية المعاملات من خلاله، مما يضمن أن تستند جميع المعاملات الثنائية على الدولار. وعلى سبيل المثال، لا تستطيع روسيا والصين تبادل السلع والخدمات بعملاتها المحلية ما لم تتم تسوية المعاملات بالدولار عبر نظام (SWIFT)، وتستطيع أمريكا استخدام النظام لفرض عقوبات اقتصادية قاسية... وبناء على هذا النظام فقد منعت أمريكا ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، منعت العديد من البنوك الروسية من (SWIFT) عند تدهور العلاقات بين البلدين، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات صارمة ضد إيران باستخدام (SWIFT)، وقد رفضت شركات أوروبية عدة الوفاء بصفتها مع إيران خوفاً من أمريكا...

وكل ذلك كما ذكرنا آنفاً لأن الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية: (حصة الدولار في احتياطيات ١٤٦ بنكاً مركزياً على مستوى العالم مع نهاية العام الماضي قد بلغت ٧٠٪ من مجموع احتياطي العملات لتلك البنوك، واحتل اليورو ثانياً باستحواده على ٢٠٪ منها، بينما لم تتعد مساهمة الين الياباني والجنيه الإسترليني الـ ١٪، هذا دون الحديث عن اليوان الصيني الذي لم تتجاوز احتياطياته في تلك البنوك ١٠٨ مليار دولار أمريكي مشكلة بذلك نسبة تقل عن ١٪... ٢٠١٨/١٩ www.alquds.co.uk).

ثالثاً: أمام هذا الواقع فإن دول العالم ذات الوزن والأهمية قد انطلقت من منطلقين للحد من تأثير الدولار، فكان المنطلق الأوروبي أولاً ١٩٩٩ حيث ظهر اليورو وتم تداوله رسمياً ٢٠٠٢ في منافسة الدولار، وكان ذلك انطلاقاً من قوة اقتصاديات الدول الأوروبية وثقتها بالقدرة على المنافسة، وأما الدول الثانية كروسيا والصين فقد تأخرت جهودهما للحد من هيمنة الدولار بسبب عدم قدرتهما على المنافسة في ذلك الوقت (وقت انطلاق اليورو) حتى حصلت الأزمة المالية ٢٠٠٨ فخشيت تآكل مخزوناتهما للدولارية وفقدان قيمتهما فانضمت للدول الأوروبية العريقة في الحد من هيمنة الدولار، ومع تحول الصين إلى دولة ذات اقتصادٍ من الطراز العالمي فقد أصبح لتلك الجهود الدولية أثر يمكن لمسه على هيمنة الدولار...

وهكذا فقد كانت الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ جرس إنذار للدول للتفكير في موضوع الدولار نتيجة تأثير الأزمة فيه... لكن الذي سارع في ذلك هو استفزات ترامب وعقوباته، فإن السياسة الجديدة التي انتهجتها إدارة الرئيس ترامب قد سرّعت من توجه الدول الكبرى الأخرى للحد من هيمنة الدولار الأمريكي عالمياً. وسياسة الرئيس ترامب تمثلت وبصلف بشعار "أمريكا أولاً" مع أن كافة الإدارات الأمريكية كانت تعمل لمصلحة أمريكا بالتأكيد، لكن إدارة ترامب تقترب من عدم الاعتراف بمصالح الدول الأخرى، فطالب ترامب أوروبا بالدفع وبأثر رجعي لقاء الحماية العسكرية الأمريكية لها، وأطلق شرارات قوية تهدد بإشعال حرب تجارية مع الصين، وطلب اليابان وكوريا الجنوبية بالدفع لقاء الحماية من صواريخ كوريا الشمالية. وعندما فرض الرئيس ترامب عقوبات على إيران جعلها تشمل أي شخص يستخدم دولارات لشراء النفط الإيراني، ولأن الصين الآن هي أكبر مستورد للنفط في العالم، فإن تصرف ترامب هذا هو الذي حفز الصين على اتخاذ إجراءات لوقف استخدام الدولار، خاصة وأنها في حرب تجارية مع الولايات المتحدة، ولذلك ففي آذار/مارس ٢٠١٨ أطلقت بورصة شانغهاي للعقود الآجلة أول عقودها الآجلة المفتوحة للمستثمرين الأجانب، وكان هذا العقد، وهو نطفة أجل، مقوماً باليوان ليكون منافساً لعقود برنت وWTI المقومة بالدولار والتي تستعمل بمثابة المعايير الحالية...

ومن ثم فإن انفجار الأزمة المالية في أمريكا عام ٢٠٠٨، وانعكاسها على اقتصاديات كثير من الدول وتضررها من هذه الأزمة، ثم أعمال ترامب الحمائية والحرب التجارية والسياسات المالية والاقتصادية التي يتخذها... كل ذلك سارع في ظهور اتجاهات ضد هيمنة الدولار. رابعاً: ولذلك فإن هذه التصرفات قد استفزت بعض الدول وخاصة القوية المستقلة، بل تجاوزتها أحياناً إلى الدول التي تدور في فلكها، وإن كان التأثير الفاعل والمؤثر هو من تحركات الدول المستقلة، وذلك لأن تأثير الدول التي تدور في فلكها يكون أنياً لغرض معين ثم تتوقف لأنه لا يمكنها معارضة أمريكا معارضة فعالة ما دامت تدور في فلكها، وستستعرض أعمال هذه الدول:

١- أعمال من دول مستقلة:

أ- روسيا: في عام ٢٠٠٩ اقترح الرئيس الروسي ميديفيد "عملة عالمية" جديدة في اجتماع مجموعة الثماني في لندن كعملة احتياطية بديلة لتحل محل الدولار. وقد وافقت الصين وروسيا والهند وتركيا ودول أخرى منتجة للنفط في الأونة الأخيرة "على إجراء كل تعاملاتهم التجارية والاستثمارية المتبادلة بعملتهم الخاصة". ولكن على الرغم من كل هذا، لا يزال سعر الذهب والنفط الخام بالدولار. إن إعلان روسيا المتكرر عن استبدال العملات الوطنية الأخرى بالدولار وأخذ أثمان

النفط الروسي بعملات أخرى غير الدولار، كل ذلك يرجع إلى العقوبات الأمريكية على روسيا بعد غزوها واحتلالها لشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا في عام ٢٠١٥. إنها أيضاً كنداعيات للتحقيق في تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية في عام ٢٠١٦.

ثم زادت الولايات المتحدة عقوباتها ضد روسيا بشكل مطرد منذ عام ٢٠١٥، وقام الكونغرس بتوسيع العقوبات تدريجياً، واستخدم "قانون مواجهة أعداء أمريكا من خلال العقوبات"، الذي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٧، ووضع عقوبات أشد على روسيا. لقد كانت هذه إجراءات قوية للغاية ضد روسيا، وقد أدى هذا إلى قطع صلة البنوك الروسية الكبرى بالدولار، وترتب عليه انخفاض الروبل بنسبة ٧٠٪ مقابل الدولار... وكل هذا في الوقت الذي تستخدم فيه روسيا الدولار في كل هذا من ديونها، أي تقترب من يقرب من نصف قروضها بالدولار، ولذلك أصبحت روسيا في مأزق دفعها إلى محاولة تقليل استخدامها للدولار، وتحرير نفسها مالياً واقتصادياً ونقدياً من الدولار، لقد صرح بوتين في كلمة له أمام مجلس الدوما: ("علينا تعزيز سيادتنا الاقتصادية، وتجارة النفط في البورصة تجري بالدولار، ونفكر طبعاً في كيفية التخلص من هذا العبء...، متابعاً: "وكنا نتصرف بشكل ساذج خلال العقود الماضية من السنين، أملين بأن يكون هناك التزام بالمبادئ المعلنة في مجال التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، والآن نرى أن قواعد منظمة التجارة العالمية تتعرض لانتهاكات كثيرة، وأن هناك قيوداً تُفرض بناءً على اعتبارات سياسية، يسمونها عقوبات... دنيا الوطن ٢٠١٨/٥/٩). ومن ثم أخذت روسيا تقلص تدريجياً من حيازتها لسندات الخزينة الأمريكية التي كانت في ذروتها سنة ٢٠٠٨ بواقع ٢٢٣ مليار دولار، حتى أصبحت قرابة المئة مليار نهاية العام الماضي، وعلى وقع العقوبات الأمريكية على روسيا فقد تخلصت الأخيرة من معظم ما لديها من سندات خلال شهري نيسان وأيار ٢٠١٨، ولا تملك روسيا الآن سوى ١٤,٥ مليار دولار فقط في تلك السندات...

ومع ذلك فإنها لا تستطيع إحلال الروبل محل الدولار لأن ضعف الثقة بالروبل لا يساعدها في حشد دول ذات وزن معها، ويرجع ذلك إلى أن العديد من الدول في العالم لا ترغب في شراء الروبل حيث يتقلب على نطاق واسع في أسواق العملات، وبشكل رئيسي لا يثق العالم في الروبل الروسي كعملة احتياطية. وهكذا فإن أكثر ما يمكن أن تفعله روسيا هو الضغط على بعض الدول لدفع مشترياتهما من الطاقة الروسية بالروبل، ولكن لا يمكن للعملة الروسية أن تحل محل الدولار... لقد قال ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم بوتين في مقابلة مع صحيفة "فاينانشيال تايمز": ("بدأ عدد متزايد من الدول، ليس فقط في الشرق ولكن أيضاً في أوروبا، بالتفكير في كيفية تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي". "وهم يدركون فجأة أنه أمر: (أ) ممكن، (ب) ويجب القيام به، (ج) يمكنك أن تنفذ نفسك إذا قمت بذلك مبكراً". إلغاء الدولار أمر ممكن إلى حد ما، ولكن الأمر لا يتعلق بما إذا كنت تريد الخروج من منطقة الدولار، بل ما هو البديل بعد ذلك: اليورو؟ اليوان؟ أو البيتكوين؟" وقال كوريتشينكو، النائب السابق لرئيس البنك المركزي الروسي: "كل واحد من هذه الخيارات له تكاليفه الخاصة، علينا أن نوازن بين تكاليف البقاء مع الدولار وتكاليف إيجاد موقف جديد... Financial Times، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨). وكل ذلك يدل على أن المسؤولين الروس أنفسهم غير مطمئنين بأن الروبل يصلح كعقد عالمي بديل الدولار!

ب- الصين: إن الصين بإمكانها أن تجعل عملتها اليوان منافساً قوياً عالمياً، ولكن أفقها السياسي العالمي ضيق، ومن ثم يؤثر في ضيق أفقها الاقتصادي العالمي من حيث التنافس والصراع مع أمريكا، ولذلك لم تستطع أن تفرض عملتها عالمياً في التعاملات التجارية والأسواق المالية على الرغم من حجم اقتصادها الكبير، بل اعتمدت الدولار، وجمعت منه كميات ضخمة تراوحت خلال السنوات الأخيرة بين ٣ و٥ تريليون دولار! ومع أنها قامت بمحاولات للابتعاد عن المؤسسات المالية الأمريكية فكانت مجموعة البريكس الاقتصادية مع روسيا والهند والبرازيل ومن ثم جنوب أفريقيا، وقد تجاوز إجمالي الحجم الاقتصادي لمجموعة بريكس حوالي ١٥ تريليون دولار وهو ما يعادل ٢٠٪ من حجم الاقتصاد العالمي البالغ ٧٤ تريليون دولار... وكذلك أسست بنكاً للتنمية لتمويل المشاريع والإقراض للمجموعة في تموز ٢٠١٥ في شانغهاي برأس مال ٥٠ مليار دولار ليصل أخيراً إلى ١٠٠ مليار دولار كبديل عن البنك الدولي، ومع ذلك فلم تتخل عن الدولار!

وعندما فرض الرئيس ترامب عقوبات على إيران، وجعلها تشمل أي شخص يستخدم دولارات لشراء النفط الإيراني، ولأن الصين الآن هي أكبر مستورد للنفط في العالم، فإن تصرف ترامب هذا هو الذي حفز الصين على اتخاذ إجراءات لوقف استخدام الدولار، خاصة وأنها في حرب تجارية مع الولايات المتحدة، ولذلك ففي آذار/مارس ٢٠١٨ أطلقت بورصة شانغهاي للعقود الآجلة أول عقودها الآجلة المفتوحة للمستثمرين

الأجانب، وكان هذا العقد، وهو نطفة أجل، مقوماً باليوان ليكون منافساً لعقود برنت و WTI المقومة بالدولار والتي تستعمل بمثابة المعايير الحالية، وكل هذه أعمال ذات شأن يمكن أن تزعزع الدولار.

أما الذي يحد من العمل الجاد من الصين لإزاحة الدولار أو زعزعة بشكل فاعل فهو شدة ترابطها بالاقتصاد والدولار الأمريكيين. فحجم التجارة الأمريكية الصينية كبير للغاية ويبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً، وهي تملك اليوم ١١٧٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأمريكية (موقع صحيفة Saixin المالية الصينية ٢٠١٨/٩/٢٠). هبوطاً من ١٣٠٠ مليار دولار سنة ٢٠١٣، وهي أكبر دولة في العالم حيازةً لتلك السندات، وتبلغ احتياطيات الصين من الدولارات ما بين ٥ و٤ تريليون دولار يضاف إلى ذلك أن الصين صُدّرت للعالم خلال ٢٠١٦ من بضائعها ما قيمته ٢,١ تريليون دولار واستوردت بقيمة ١,٦ تريليون دولار وفق معطيات منظمة التجارة العالمية ما يجعلها عملاقاً تجارياً هو الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة...

وهكذا فإن كثافة تجارتها بالدولار بالإضافة إلى سندات الخزينة يجعلها تقدم رجلاً وتؤخر أخرى في العمل الجاد لزعزعة الدولار، وإن نجاح أمريكا في جذب الصين للتجارة الدولية بالدولار جعل الصين تهتم بأن لا يهتز الدولار، فهي تعي بأنها ستكون المتضرر الأكبر عالمياً من اهتزاز الدولار، وهذا يدفعها للحد من دوره ببطء وحذر كبيرين حفاظاً على مخزونها من الدولارات والسندات، وحتى لو تحولت التجارة الصينية مع روسيا بكاملها عن الدولار فإن ذلك لا يحل المشكلة لأن حجم تلك التجارة والبالغ ١٢٠ مليار دولار سنوياً في الاتجاهين (ArabicChina ٢٠١٨/٩/٢٣) يبقى محدوداً قياساً بالتجارة العالمية التي تزيد عن ٢٠ تريليون دولار سنوياً. وبهذا فإن الصين أقل جراً من روسيا وأكثر حذراً في مسعاها للحد من هيمنة الدولار.

ويبدو أن الصين أدركت ضرر التعامل بالدولار، سواء من حيث كثافة مخزونها من الدولارات أم من حيث سندات الخزينة الأمريكية... إلخ فصارت أكثر دول العالم شراءً للذهب وارتفع مخزونها من الذهب من ٦٠٠ طن سنة

٢٠٠٨ إلى ١٨٤٢ طن سنة ٢٠١٨، وهذا ما يفسر الهبوط الكبير في احتياطياتها الدولارية التي بلغت ذروتها سنة ٢٠١٤ فناهزت ٤ تريليون دولار (موقع Trading Economics)، علماً أن الصين اشترت ما يزيد عن ٧٠٠ طن ذهب سنة ٢٠١٥ وحدها. أما سندات الخزينة الأمريكية فقد توجهت الصين بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨ للبيع فهبطت قيمة حيازتها لتلك السندات خلال السنتين اللاحقتين لتلك الأزمة، إلا أن تهديد أمريكا بعرقلة التجارة الصينية والذي برز وقتها في مسألة سلامة ألعاب الأطفال المصدرة من الصين إلى أمريكا، قد أعادها إلى المزيد من الحيازة، واستمر ذلك حتى بلغ الذروة سنة ٢٠١٣، ولكن الصين عادت للبيع على وقع التهديدات التجارية من إدارة ترامب، فأخذت تقلص بشكل غير صدامي من حيازتها لتلك السندات... ثم صارت تلتصق الطريق وبحذر لتقليص دور الدولار في تجارتها، فوَقعت اتفاقيات مع روسيا واليابان وغيرها للتجارة بالعملة المحلية، وكذلك أنشأت بورصة شانغهاي للتجارة النفطية المقومة باليوان المغطى بالذهب، تلك البورصة التي استحوذت على ١٠٪ من التجارة النفطية العالمية خلال أول ستة شهور من إنشائها، ثم هي مشتركة في حقوق السحب الخاصة (اليوان ينضم إلى الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة (SDR) اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. (https://www.imf.org ٢٠١٦/٩/٢٠)

ومع كل هذا وذلك، فإن كثافة مخزون الصين من الدولارات والسندات... إلخ يجعل عملها لإزاحة الدولار ليس ذا فاعلية مؤثرة، ولذلك لا يمثل اليوان سوى ١,٧٪ من المدفوعات الدولية، مقارنة بـ ٤٠٪ بالنسبة للدولار الأمريكي.

ج- الاتحاد الأوروبي:

في عام ١٩٩٩ ظهر اليورو وبدأ التعامل به مصرفياً وحل كعملة بديلة عن العملات المحلية لدول معينة في

..... التتمة على الصفحة ٤

تتمة كلمة العدد: ثورة بلا ريان كسفينة بلا قبطان

وتوقع على التسويات وتدخل النظام المجرم وحيثه إلى البلاد. ويقولون في أنفسهم هؤلاء أهل درعا جلسوا مع العدو الروسي فهل نحن أكثر ثورية منهم؟ فكان جلوسهم سبباً لجلوس غيرهم وقبولهم بالتسوية سبباً لقبول غيرهم.

لم ينس أهل حوران كيف ذابت الفصائل وضاع أبنائها من المجاهدين بعدها وكيف دخل النظام المجرم إلى البلدات تبعاً بالتسويات بعد أن لم يكن يحلم أن يدخلها بالمعارك.

لم ينس أهل حوران كيف تركت الفصائل مستودعات من الأسلحة والعتاد والذخائر وقد كانت تكذب على أهلنا أنها لا تمتلك شيئاً لفتح المعارك وإذ بها تمتلك ذخائر لتحرير دمشق، استولى عليها النظام المجرم.

لم ينس أهل حوران كيف فرضت عليهم تسويات الذل ومصالحات العار وهم شعلة الثورة وطليعتها.

نعم لم ينس أهل حوران ذلك، واليوم حوران تعلم أن النظام المجرم قد غدر بها وأهلها بين مرارة ما حصل والخوف مما قد يحصل؛ فالاعتقالات مستمرة والشباب مطلوبون للخدمة الإلزامية وموعودون ليكونوا وقود معركة إدلب.

وأما الحالة المعيشية فلم يتغير فيها شيء لصالح أهلنا بل النظام المجرم يسعى لإفقار الناس والضغط عليهم فقد نهب منهم كل الممتلكات وباعها، بل زيادة في التنكيل في شاحنات ضباط النظام بدل أن يتكفوا بجلب عمال للتحميل.

لكننا اليوم نرى يقظة في وسط الشباب بدأت تتنامى حيث السلاح بين أيديهم ما يزال وعناصر النظام المجرم من حولهم يعيشون في خوف ورعب.

فلئن نظم المقاتلون صفوفهم بعيداً عن الارتباط مع الدول وقاتلوا حقاً في سبيل الله فنصر الله لا شك قريب منهم كما وعدهم.

ولئن طالت بهم الغفلة وشطت بهم الحسابات فإن عدوهم قد يرمم نفسه ويستحکم بهم فهو يتوعدهم ويهددهم ولا يخفي نواياه ضدهم.

وليتذكر أهل حوران أن الفرصة اليوم فرستهم فلئن قوي النظام فسوف تكون نهايتهم ولئن بادروا هم بثورة جديدة فسوف تكون نهاية النظام في حوران على أيديهم وسوف يعودون من جديد في طليعة الثورة وسوف تمشي معهم مناطق عديدة في كل ربوع الشام.

فيا أهل حوران استخلصوا النتائج والعبر مما مضى فلن تنجحوا ثانية إن لم تتخذوا حزب التحرير قيادة سياسية لكم تدلكم على الطريق وتتخذوا مشروعاً مشروعاً للثورة، عندها تعود الثورة مجدداً على خطأ صحيحة تسير نحو إسقاط النظام المجرم وإقامة حكم الإسلام خلافة على منهاج النبوة ■

رجالاتها وممن يمشون في ركبها أو خلف ما تقدمه لهم فكان الائتلاف وهيئاته لكن لم ينقد الناس له. ثم سارعت الدول بالدعم والتمويل لشراء ذمم الكثير من قادات الفصائل كي تتحرك بأوامر الداعمين وتوجيهاتهم.

أما المشروع الذي كانت الدول تسعى له فهو القضاء على الثورة وإعادة المناطق ثانية إلى حضن النظام.

ولما تتابعت المؤتمرات من جنيف إلى أستانة ٨ وتوقفت الجبهات بخفض التصعيد وبدأت خطة حلف النظام لينفرد بمنطقة دون منطقة وكان قادة الفصائل من قبل قد وقعوا على تسليم المناطق وتنفيذ الموقع عليه فيها، عندها اشتد الأمر على الثورة فكان الحزب النذير العريان قدم للثورة كتاباً مفتوحاً يحذر وينذر من خطر داهم يحيق بالثورة للقضاء عليها وقدم الحلول المناسبة لكي ينقذها من الهلاك. هذا الكتاب المفتوح وصل لكل قائد وشيخ ووجيه ولكل فعالية في المجتمع على امتداد ثورة الشام.

نعم لم ينس أهل درعا اليوم الذي أعطوا فيه الضوء الأخضر لقبولهم بخفض التصعيد ولو اشترطوا له إشراك الغوطة فيه.

ولم ينس أهل درعا انقسامهم بعد حلول خفض التصعيد وعدم اجتماعهم بسببه على مواصلة المعركة.

لم ينس أهل درعا ما بذله أهل حوران للبنيان المرصوص ملاً ودعماً احتضانياً له إذ إنه كان برأيهم الفصيل الوحيد الذي قراره غير مروهون بالدول.

ولم ينس أهل حوران كيف ساعدت الأردن النظام المجرم فضغطت على فرقة العشار فأدخلت جيش النظام المجرم إلى اللجاة المنطقة العسية وفصلتها عن حوران وكانت مغارة للمجاهدين لا يقدر عليها النظام.

ولم ينس أهل حوران أثناء معركة بصر الحرير حيث القادة في الأردن مجتمعين مع مندوبي الدول يعرضون عليهم تسليم بصر الحرير والمعبّر لم نعلم ردهم ولكنهم في اليوم الذي رجعوا فيه إلى فصائلهم كان سقوط بصر.

لم ينس أهل حوران كيف كان مئات من المجاهدين يجتمعون في المخيمات وسلاحهم بين أيديهم لكنهم ضاعون تائهون ينتظرون قيادة يلتفون حولها ليعودوا إلى ساحة المعارك حيث تتوق نفوسهم، لكنهم كانوا يتجرعون المرارة، ينظرون إلى البلاد حولهم يعاينون سقوط الواحدة تلو الأخرى.

لم ينس أهل درعا أن الأردن هي من همست في آذانهم أن يجلسوا على طاولة المفاوضات مع الروس وكذبت عليهم أن الروس لم يعد بإمكانهم المضي أكثر من عشرة أيام في حملتهم، فانخدعوا لها.

ولما جلس من يمثل أهل درعا على طاولة المفاوضات مع الروس بدأت القرى والمدن تتفاوض

تتمة: هل بدأ "العد التنازلي" لإنهاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؟

التصريحات المعادية لإيران وتغلق بابها أمام الدولار يكون الرد الإيراني بالتصريح عن التعامل بغير الدولار... وأما الهند فهي تستورد السلاح الروسي من قديم ولم تمنع أمريكا بذلك، فللهند حظوة عند أمريكا لأنها تريد قوة ذات شأن تتصدى للنفوذ الصيني المتزايد في آسيا، والهند تدرك ذلك، ومن ثم فلا يتوقع من الهند أن تسعى لتغيير الدولار إلى الروبل أو اليوان كقند عالمي.

وأما اليابان فارتباطها بأمريكا لا يحتاج إلى بيان فتعاملها مع روسيا لا يعني بحال أنها ضد الدولار أو أنها تقبل بالروبل بديلاً للدولار.

والخلاصة: إن الدول التي يمكن أن يحسب لها أثر فاعل في التأثير في إزاحة الدولار عن موقعه هي روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، ولكن لكل من هذه عوامل تُضعف حركتها كما بينا في مواضعها، ولكنها لو تخلصت من تلك العوامل فإنه يمكنها أن ترحز الدولار من مكانه، وهي إن لم تجد وتجهتد في هذا الأمر فسيفاجها ما يسمى بالدولار الضعيف وعندها ستجد ثروتها من الاحتياطات الدولارية في مهب الريح، فإن أمريكا تعاني من مديونية كبيرة، فقد ذكرت مجلة

Washington Examiner الأمريكية (٢٠١٨/١٠/١١) (ارتفع الدين الحكومي الأمريكي أكثر من ١,٢ تريليون دولار خلال السنة المالية التي انتهت ٢٠١٨ يوليو وفقاً لموقع حكومي يتتبع الدين، وكان الدين القومي الأمريكي قد بلغ نهاية السنة المالية ٢٠١٧ (٢٠,٢٥) تريليون دولار، وفي آخر السنة المالية ٢٠١٨ بلغ (٢١,٥٢) تريليون....)

إن تراكم المديونية الأمريكية عبر عشرات السنين قد أوصل البلاد إلى مأزق مالي، ولما تسارع ذلك التراكم بعد أزمة ٢٠٠٨ ففقر من ٨ تريليون دولار إلى ٢١ تريليون اليوم فإن المأزق المالي الأمريكي قد أصبح حاداً، وهو ما سماه بولتون بالخطر على الأمن القومي، وبجاجة إلى حلول سريعة، أي في الأمد القريب والمتوسط، وليس البعيد... وأمام هذا الواقع فإن المجال المتبقي أمام أمريكا لتدبير تمويلها هو ضخ المزيد من السيولة (طباعة الدولارات)، وضخ السيولة بالكميات التي تفي بتمويل الدولة ناهيك عن سداد ديونها سيؤدي إلى انهيار للدولار، أو ما سماه وزير الخزانة الأمريكي "دولار ضعيف"، وهو يعني فقدان دول العالم التي تتعامل بالدولار في تجارتها، واحتياطي عملتها، وما تملكه من سندات الخزينة الأمريكية، فقد انهار لجزء من ثروتها بالقدر نفسه الذي يتم به إضعاف الدولار، أي يكون ضربة قوية لتلك الدول!

على كل إن الواقع الحالي لا يمكن هذه الدول من اعتماد عملة عالمية بدل الدولار، ولكن يمكن القول إن محاولات روسيا والصين التعامل بالعملات المحلية وعقدتها مع الدول الأخرى عقوداً بالعملات المحلية له تأثير في كسر هيمنة الدولار إذا استمرت بقوة وبدون تراخ، والحراك الأوروبي بجانب الصين له تأثير أكبر. والإقبال على شراء الذهب سيعزز من ذلك إلا أنه لا يحل المشكلة ما دام هو باقياً سلعة في البنوك المركزية يباع للحصول على الدولارات عندما تحتاجها الدول، أو احتياطياً لدعم النقد الورقي للدولة تتمكن به من الحصول على العملة الصعبة... إنه لن يحل المشكلة إلا أن يكون الذهب والفضة هما النقد، وإذا صدرت أوراق نقدية فيجب أن يقابلها ذهب أو فضة لا أن يكون مجرد سلعة في البنوك لشراء ما يسمى بالعملة الصعبة. أي أن المصرف المركزي في كل دولة يُصدر العملة بالذهب والفضة، ولا مانع من أن يُصدر ورقة نقدية عليها قيمتها من الذهب والفضة تخول حاملها في أي وقت يشاء أن يذهب إلى المصرف ويأخذ مقابلها من الذهب أو الفضة، أي يتعامل بها كقند نائب عن الذهب والفضة يصرف بقيمتها المكتوبة عليه ذهباً وفضة، فالهيمنة تكون للذهب والفضة... ومن ثم لا تستطيع دولة أن تنهب ثروات الغير أو تستغل جهودهم وتشغل أليتها الحربية وتشن حروبها العدوانية بأوراق نقدية لا قيمة لها. وكما نرى حالياً فلا توجد دولة تستطيع فعل ذلك، وإنما هي دولة الخلافة التي لا يمكنها إلا تنفيذها لأنه حكم شرعي أمر الله به، وقد طبقه رسوله ﷺ في دولته فعلاً، وسار على نهجه الخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم من الخلفاء إلى أن خدمت دولة الخلافة عام ١٣٤٢ هجري الموافق لعام ١٩٢٤ ميلادي، ومن ثم ساد الباطل... ساد المبدأ الرأسمالي العالم الذي لا يهتم أصحابه إلا بالذهب وأكل أموال الناس بالباطل وجمع المال وتعداده بالمليارات، فهو حكم بشري جائر، ونحن نرى ماذا ترتب عليه من أزمات مالية واقتصادية مدمرة بجانب التلاعب بمقدرات الناس ونهب ثرواتهم وضياع أموالهم بأوراق هي في ذاتها لا تساوي شيئاً! فلا بد من إسقاط هذا المبدأ الباطل والعمل على سيادة المبدأ الإسلامي مبدأ الحق والعدل متجسداً في دولته التي وعد الله بها عباده المؤمنين العاملين الصالحين: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وسبقني العالم في شقاء مالي واقتصادي ما دام لا يحتكم إلى شرع الله، وصدق الله سبحانه ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾

الثامن عشر من ربيع الأول ١٤٤٠ هـ

٢٠١٨/١١/٢٦

الاتحاد الأوروبي ابتداءً من عام ٢٠٠٢، وأصبح يحاول منافسة الدولار، فإن وراءه دولاً اقتصادية قوية عالمياً كالألمانيا وفرنسا ويلحق بها دول أخرى صناعية وغنية، وبذلك أصبح اليورو عملة قوية عالمياً، ووراءه قوة بشكل جماعي يمكن أن يكون لها تأثير سياسي عالمي متنافساً مع أمريكا، ولديها إمكانيات أن تبني لها جيشاً قوياً مستقلاً وهي تسعى لذلك. ودخل اليورو كاحتياطي في البنوك المركزية الدولية بنسبة تصل ما بين ٢٠-٢٣٪. لكن أحد العوامل الرئيسة التي تحول دون سيطرة اليورو على الاقتصاد العالمي هو ضعف النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي لأوروبا أمام أمريكا. فالالاتحاد الأوروبي ذاته ما زال في حالة الدفاع عن وجوده، إذ إن هناك تهديدات ليست هينة لهذا الوجود، وخروج بريطانيا منه اعتبرهزة ثقة به، وكذلك صعود حركات انفصالية عنصرية في بلدانه تطالب بالانفصال عن الاتحاد مما يضعف الثقة بالاتحاد... هذا بالإضافة إلى عدم وحدة القرار السياسي له، كلها عوامل تنعكس على عملة اليورو والثقة به.

٢- دول تدور في فلك أمريكا باتفاق مع روسيا والصين وأوروبا:

• تركيا وإيران والهند واليابان:

- أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي أنه في الاجتماع مع ممثلي روسيا وتركيا (نوقشت مسألة التجارة باستخدام العملات المحلية بدلاً من الدولار... صحيفة طهران تايمز ٢٠١٨/٩/٢٠)...

- وافقت تركيا وروسيا وإيران على استخدام عملاتهم المحلية في المبادلات التجارية فيما بينهم بدلاً من الدولار الأمريكي، وفقاً لما ذكرته وكالة الأناضول التركية. ونقلت الوكالة، التي تديرها الدولة، عن محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي قوله في طهران (إن المعاملات التجارية ستجري باستخدام أسعار صرف محددة... https://ahvalnews.com/ar ٢٠١٨/٩/٢٠)

- وفي تشرين الأول ٢٠١٨م، وافقت الصين واليابان على صفقة مقايضة عملات بقيمة ٣٠ مليار دولار، وهي أكبر صفقة لليابان...

- وأعلن يوري برويسوف، نائب رئيس الوزراء الروسي يوم ٢٠١٨/١٠/٢١ بأن "عقد توريد منظومة صواريخ "إس ٤٠٠" إلى الهند سيتم باستخدام العملة الروسية "الروبل"... أش أ ٢٠١٨/١٠/٢١).

هذه الدول التي تحاول الصين وروسيا جلبها إلى سياسة التعامل بالعملات المحلية هي ما زالت تدور في فلك أمريكا أو عميلة لها، أي أنها سياسياً مرتبطة بأمريكا وسرعان ما تتماشى مع أمريكا ولا تحزم أمرها في التخلي عن التعامل بالدولار أو التخلي عن جعله الاحتياطي النقدي لها. فالقرار بالاستقلال الاقتصادي يجب أن يوازيه استقلال سياسي كالصين وروسيا المستقلتين. وهي وإن قبلت بحث التعامل بالعملة المحلية مع روسيا والصين فقد أجاتها لذلك أمريكا لظرف طارئ بزواله يعود الأمر كما كان:

فتركيا منذ أن فرض الرئيس ترامب عقوبات على الصلبي التركي، ومنذ أن هاجمت الولايات المتحدة العملة التركية، صار أردوغان ينتقد الدولار للاستهلاك المحلي، فإجمالي ديون تركيا التي تتجاوز قيمتها ٤٠ مليار دولار يتم تحصيلها بالدولار، وهذا يعني أنه في كل مرة تنخفض قيمة عملتها مقابل الدولار، فإن سداد الدين يتطلب المزيد والمزيد من الليرات، ومن ثم ترتفع الأسعار ويهرق الناس فيلقي أردوغان خطبة عصماء كعادته... وأما تصريح أردوغان في المؤتمر السادس للمجلس التركي في مركز روك أوردو الثقافي في قرغيزستان، في الثالث من أيلول، فقد قال: "إننا نقترح التجارة بعملتنا الخاصة بدلاً من الدولار الأمريكي"، فإن هذا التصريح ليس له أي واقع، وهو بعيد كل البعد عن أن يصبح حقيقة واقعة، وذلك لأن تركيا تتاجر بشكل أساسي مع الاتحاد الأوروبي! ومع ذلك فتركيا تتاجر بالدولار، وتقترب بالدولار وتحجز أكثر احتياطاتها من العملات الأجنبية بالدولار، وكذلك فإن النفط المستورد والغاز الطبيعي والمواد الخام المستوردة تتم جميعها بالدولار... وقد رأينا تركيا عندما رفعت أمريكا العقوبات عنها بعدما أطلقت القس الأمريكي عادت الأمور إلى مجاريها، ولم تعد بالحماسة نفسها قبل رفع العقوبات لإعطاء الأولوية بالتعامل بالعملات المحلية... وأما الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، فهي تبع للسياسة الروسية، والتجارة التركية معها حتى وإن تم تبادلها بالعملات المحلية لا ترقى إلى الأرقام المؤثرة في التجارة العالمية لها مشية اقتصاد بلدان آسيا الوسطى.

وأما إيران فهي ممنوعة أمريكياً من التعامل بالدولار بحكم العقوبات المالية القاسية التي فرضت عليها لسنوات طويلة بعد أن تم إخراجها من النظام المصرفي الأمريكي... ولكنها بعد رفع العقوبات عنها سنة ٢٠١٥ كانت تتبع نفضها بالدولار ووقعت عقوداً كبيرة مع شركات دولية بما فيها شركات أوروبية كإيرباس وتوتال الفرنسية بالدولار حصراً، وكان شيئاً لم يكن! فالعقوبات ورفعها يؤثر في تصرفات إيران بشكل وقتي فإن أمريكا هي من يدخل إيران أو يخرجها من نظام التعاملات الدولارية SWIFT، وعندما تزيد أمريكا في

قانون الانتخابات السودانية للعام ٢٠١٨ م يخالف الإسلام ويكرس للباطل

بقلم: الأستاذ إبراهيم عثمان أبو خليل *

الوالي متى يشاء وعليه أن يعزله إذا شكى منه أهل ولايته. وبهذا يتضح بطلان انتخاب الوالي من أهل ولايته كما في قانون انتخاب ٢٠١٨ م.

أما انتخاب رجال ليكونوا أعضاء في المجالس التشريعية والولائية ليقوموا بتشريع القوانين فهو أيضاً باطل فليس في الإسلام مشروعون ولا مجالس تشريعية. لأن الدولة الإسلامية تقوم على أساس العقيدة الإسلامية وهذا يقتضي أن يكون دستورها وسائر قوانينها مأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا يجوز أن يشرع الناس بالأهواء ولو كانوا أغلبية كما في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أساس فصل الدين عن الحياة وبالتالي فصلها عن الحكم والسياسة، وإنما الحاكم والناس جميعاً ملتزمون بشرع الله؛ ولهذا لا محل للبشر في التشريع. أما ما يستجد من قضايا ووقائع فإن الذين يستنبطون لها الأحكام هم المجتهدون الراشخون في العلم ويأخذ الخليفة عنهم الحكم ويتبناه إن لم يكن هو مجتهداً ويجعله قانوناً. فللخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية. وبذلك يتبين أن انتخاب رجال أو نساء لمجالس تشريعية مخالف للإسلام وباطل لا يجوز للمسلمين أن يشاركوا فيه.

وبهذا يتضح جلياً أن قانون الانتخابات للعام ٢٠١٨ م يخالف الإسلام ويكرس للباطل. أما أنه يكرس للباطل فإن السودان ومنذ خروج الكافر المستعمر الإنجليزي بجنوده منها ونحن نحكم بقوانينه وأنظمتها التي ورثها لثة من الذين صنعهم في مدارسه وجامعاته على عين بصيرة وسلمهم الحكم وهو مطمئن، ولذلك ظلنا طوال سبعة عقود ندور في دائرة مغلقة لا تخرج عن أنظمة الغرب الكافر المستعمر وقوانينه حتى ألف الناس هذا الواقع الباطل وظن كثير منهم أن هذا الوضع الذي نعيشه طبيعي، لكن والله الحمد والمنة فهناك رجال ظلوا يعملون من أجل نهضة الأمة؛ يصلون ليلهم بنهارهم من أجل أن تعود أحكام رب الناس وأنظمتها التي ارتضاها لنا هي التي تحكم الحياة، وقد أثمر ذلك أن الأمة اليوم قد كفرت بكل الأنظمة الوضعية وصارت تتوق إلى التغيير الحقيقي على أساس الإسلام العظيم. ففي الوقت الذي تتصارع فيه القوى السياسية التي هي من جنس هذا الواقع السيئ من أجل كراسي الحكم المعوجة قوانينها؛ فإن الأمة ترنو إلى الأفق تنتظر النصر من عند الله بإقامة دولة الإسلام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي آن أوانها إن شاء الله؛ فما هو الغرب يتحدث عبر مراكز أبحاثه الاستراتيجية عن إقامة دولة الإسلام في العام ٢٠٢٠ م بينما تتصارع أحزاب السودان على انتخابات في ٢٠٢٠ م تكريساً للأنظمة الباطلة التي أوصلتنا إلى هذه الحياة الضنك! ■

* الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

شغلت الأوساط السياسية في السودان في الأيام الفائتة وما زالت بما يسمى قانون الانتخابات للعام ٢٠١٨ والذي ظل التداول حوله بين الحزب الحاكم والأحزاب المشاركة معه في السلطة، ظل هذا التداول لأكثر من خمسة أشهر، ثم أخيراً تمت إجازته بالأغلبية البرلمانية، وانسحبت بعض القوى من جلسة الإجازة اعتراضاً على بعض البنود وليس على الأساس الذي قام عليه القانون. فما هو واقع هذا القانون؟ وما هو الحكم الشرعي المتعلق به؟

وقبل الإجابة عن هذين السؤالين لا بد من معرفة ماهية الانتخابات وهل هي غاية أم وسيلة. المعروف أن الانتخابات وسيلة لاختيار شخص أو أشخاص لأداء عمل معين، هذا هو واقع الانتخابات. والوسيلة تأخذ حكم العمل؛ فإذا كان العمل مشروعاً كانت الوسيلة مشروعة، ونحن هنا نتحدث عن الأحكام الشرعية، أما إذا كانت الانتخابات لعمل لا يقره الشرع فتصبح هذه الانتخابات حراماً، والقاعدة الشرعية (الوسيلة إلى الحرام محرمة).

ونأتي الآن لقانون الانتخابات للعام ٢٠١٨ م، فإن واقعه يقول إنه قانون لانتخاب رئيس جمهورية وانتخاب ولاية الولايات وكذلك انتخاب أعضاء المجالس التشريعية القومية والولائية. ورئيس الجمهورية في الأنظمة الديمقراطية الوطنية رجل يحكم بما تقرره المجالس التشريعية، فهو منفذ لإرادة الناس وليس منفذاً لشرع الله، وبذلك يخالف حكم الإسلام. فحاكم المسلمين يتم اختياره حاكماً بالبيعة الشرعية وليس مجرد انتخابات. والبيعة عقد مرضاة بين الحاكم والمحكومين مثله مثل كل العقود، له أركان وشروط شرعية إذا انتفت بطل العقد، فكيف إذا كان العقد أصلاً غير موجود؟! ثم إن عقد البيعة يقع على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الحاكم والسمع والطاعة في المنشط والمكروه من الأمة. ورئيس الجمهورية لا يحكم لا بكتاب الله ولا بسنة رسوله ﷺ، وبذلك تصبح الوسيلة لاختيار رئيس جمهورية وسيلة محرمة لأنها لاختيار شخص وجوده باطل في الإسلام.

أما الولاية فإنهم من الناحية الشرعية لا ينتخبون من الناس في مناطقهم وإنما يعينهم خليفة المسلمين، وهذا ما فعله النبي ﷺ؛ فقد ولي زياد بن لبيد الأنصاري على حضرموت ومعاذ بن جبل على الجند، وكان هو الذي يعزل الولاية بسبب أو من غير سبب؛ فقد عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين لأن وفد عبد قيس شكاه، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعزل الولاية بسبب وبغير سبب؛ فقد عزل زياد بن أبي سفيان ولم يعين سبباً وعزل سعد بن أبي وقاص لأن الناس شكوا منه وقال: (إني لم أعزله عن عجز ولا خيانة)، مما يدل أن للخليفة أن يعزل

حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين لقاءات حوارية في قلقيلية حول مخاطر قانون الضمان



عقد حزب التحرير مساء الثلاثاء الفائت لقاءً حوارياً مع عدد كبير من رجال الأعمال والتجار والوجهاء في محافظة قلقيلية لمناقشة قانون الضمان الاجتماعي الذي تنوي السلطة فرضه على الناس في فلسطين، حاضر في اللقاء عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين، المهندس باهر صالح، حيث سلط صالح الضوء على الآثار الاقتصادية المدمرة التي ستترتب على تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي من مثل إخراج كميات كبيرة من الأموال النقدية إلى خارج البلاد في أسواق

المال والبورصات، وسحب السيولة من السوق الحقيقي، وهو ما سيؤدي إلى ركود اقتصادي في البلد، وازدياد في الأسعار. وبين كيف سيؤدي القانون إلى زيادة البطالة بسبب استغناء المشغلين عن بعض العمال، ويقلل بشكل كبير من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في البلد بسبب فقدان مكافآت نهاية الخدمة والأتعاب. كما تحدث صالح عن الخطر الذي ستكون فيه أموال الناس والعمال بسبب مقامرة مؤسسة الضمان بأموال الناس من خلال الاستثمار أو الإقراض الخارجيين أو أسواق الأسهم والبورصات فضلاً عن عدم استقرار السلطة سياسياً وفسادها المعهود. وبين صالح الإشكالية الشرعية والسياسية في القانون من حيث إنه يعفي السلطة من واجباتها في توفير الحاجات الأساسية للإنسان من مسكن ومأكل وملبس، ورعاية الفقراء والمحتاجين، ومن حيث إن القانون أكل لأموال الناس بالباطل ونهب للملايين من الأموال لوضعها في البنوك الربوية. هذا وتطرق اللقاء إلى المشاكل الشرعية الأخرى في القانون من مثل توزيع راتب التقاعد على الورثة بما يخالف الإسلام، وإلى المنافذ الكبيرة للفساد والتهرب من استحقاقات الناس، وبيان حقيقة كون القانون صيغ ليكون مؤامرة على العمال لصالح شركة ربحية يقوم عليها حفنة من الفاسدين والمنتهجين. وخلص اللقاء إلى ضرورة التصدي لقانون الضمان الاجتماعي ومنع السلطة من إقراره بكافة الوسائل والأساليب المتاحة وكل من موقعه، وهو الموقف الذي أكد عليه المجتمعون وصرحوا بعزمهم على مواصلة رفض القانون والوقوف في وجهه واستعدادهم لمشاركة الحزب تحركاته للتصدي للمؤامرة، ومقترحين خطوات وأعمال احتجاجية لمنع القانون. كما عقد شباب حزب التحرير في قلقيلية أيضاً أمسية حوارية، وذلك مساء الجمعة ٢٠١٨/١١/٢٠ حول مخاطر قانون الضمان الاجتماعي على عمال فلسطين والمجتمع بشكل عام، حاضر فيها كل من الدكتور صالح المصري والأستاذ مازن الراعي. حيث شرح المحاضران قانون الضمان المزمع تطبيقه وبيننا ظلمه وبطلانه شرعاً وحتى بطلانه دستورياً وفق قانون السلطة ودستورها. وتم التطرق في الأمسية لآثار هذا القانون الكارثية على الفرد والمجتمع والنظام الاقتصادي برمته وأنه طريق للكساد والفقر وتهجير أهل البلاد.